مجلس النواب يستمع إلى مشروع تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة دراسة مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٧م

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس إلى مشروع تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٧م .

والذي تناول الملاحظات على البيان المالي وعلى مشروع الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزية والمحلق وكذا مشاريع الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة إلى جانب مشاريع موازنات الوحدات الاقتصادية إضافة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

حيث بينت اللجنة في تقريرها أنها لاحظت من خلال دراستها وتحليلها لما ورد في البيان المالي بأن هناك مجموعة من الملامح والسمات الهامة التي ميزت البيان المالي لمشاريع الموازنات لعام ٢٠٠٧م تتمثل أبرزها في استيعاب الحكومة لبعض ما ورد في توصيات المجلس بشأن موازنة العام المالي ٢٠٠٦م وبالاخص فيما يتعلق بأعداد الموازنة العامة للدولة في ضوء خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذا لذلك فقد أعدت الحكومة وللمرة الأولى أطارا ماليا متوسط المدى وذلك للثلاث السنوات القادمة تضمن تقدير الإيرادات العامة المتوقعة للثلاث السنوات القادمة وعلى ضوء ذلك تم تشجيع الجهات المشمولة في الموازنة العامة على تحديد أولوياتها كما تم تحديد المخصصات المرصودة لها على أساس توفير التمويل الكافي للأنشطة الحقية وللمشاريع ذات الأولوية في خطط وبرامج التنمية

الأمر الذي سيسهل على الجهات تنفيذ موازناتها كما خطط لها بعيدا عن الإرباكات

وكذا أبراز البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة لعام ٢٠٠٧م للمجالات ذات الأولوية ومن ذلك التركيز على محاربة الفقر والبطالة وايلاء أهمية خاصة للاستثمار وتنمية الموارد البشرية والتعليم الأساسي والتعليم الفني والتدريب المهني وإصلاح القطاع العام وتطوير القضاء والسياحة.

وترى اللجنة أن هذه المجالات لها تأثير هام وكبير في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل بما يحسن معيشة المواطنين كما أشار إلى ذلك البيان المالي فضلا عن أن المجالات المشار إليها أعلاه تمثل تجسيدا حقيقيا لتوجهات واستراتيجيات التنمية والخطة الخمسية الثالثة كما تأتي ترجمة للروي والتوجهات التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

وأن إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة جاء طبقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة الجديد لعام ٢٠٠١م الصادر عن صندوق النقد الدولي والذي ترى اللجنة أنه يعد خطوة متقدمة تساعد على توجيه الإنفاق نحو الأولويات وعلى ضوء الموارد المالية المتاحة وتحسين كفاءة اتخاذ القرار وتحقيق أكبر قدر من المساءلة والشفافية في المالية العامة للدولة وتفعيل جوانب الرقابة عليها ورفع كفاءة أدارة المالية العامة بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

وأوضحت اللجنة أن البيان المالي أشار إلى أن مشروع الموازنات العامة ٢٠٠٧م قد عمل على توفير المكون المحلي لكافة المشاريع الممولة خارجيا والذي كان يشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ المشروعات المرتبطة بالتمويل الأجنبي كما أشار إلى أن الحكومة ستعمل على صرف مستحقات المقاولين والموردين المعتمدة في الموازنات وهو ما تراه اللجنة ضروريا لتعزيز الثقة والمصداقية لدى الممولين والمقاولين والموردين في الحكومة.

ونوهت إلى أن البيان المالي أكد على أن مشروع الموازنة العامة ٢٠٠٧م قد أخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية وعلى وجه الخصوص التطورات التي تشهدها دول الخليج وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني كشريك تجاري وداعم رئيسي لعملية التمية الاقتصلدية والاجتماعية وسوق رئيسي للعمالة اليمنية ومصدر هام للاستثمارات الخارجية المحتمل توظيفها في عملية التنمية في بلادنا وهو ما تؤكد اللجنة على أهمية مراعاته عند أعداد مشاريع الموازنات العامة ورغم أشارة البيان إلى سعى اليمن إلى تلقى المزيد من المساعدات من قبل الدول المانحة والمنظمات الدولية ألا أن اللجنة ترى أنه كان من المهم أيضا أن يعكس مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٧م جانبا من نتائج مؤتمر لندن للمانحين .

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن مشروع الموازنة وضع تقديرات أكثر واقعية لأسعار النفط المصدر حيث توقع مشروع الموازنة العامة ٢٠٠٧م أن تكون أسعار النفط العالمية خلال الفترة القادمة بواقع ٥٥ دولار/برميل .

وذلك على ضوء التطورات الحالية والمحتملة لأسواق النفط العالمية والتي تتسم بنمو الطلب العالمي المتصاعد على النفط بسبب انتعاش الاقتصاد العالمي وخصوصا اقتصادات جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية.

وبينت اللجنة في تقريرها أنه في جانب العرض توقع البيان أنه من غير المحتمل زيادة العرض من النفط في ظل وصول الدول الرئيسية المنتجة للنفط إلى طاقتها الإنتاجية القصوى وعدم احتمال حدوث توسع كبير في الاستكشافات النفطية في مناطق جديدة على الأقل في الفترة القادمة وفي ظل هذه التوجهات التي اتسمت بالواقعية من وجهة نظر اللجنة فأن حجم الموارد المتوقعة للعام ٢٠٠٧م ستكون أكثر واقعية والتي على ضوئها يتوجب على الحكومة تحديد وتوجيه النفقات العامة نحو المجالات والمشروعات ذات الأولوية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كفو وفعال ويقلل من الحاجة للتقدم بطلب اعتماد أضافي للموازنة الذي ينتج عن وضع تقديرات لأسعار النفط المصدر بصورة غير واقعية وما يثيره قدم الحكومة بمشاريع الاعتمادات الإضافية من إشكالات قانونية تتعلق بحجم الاعتماد وتقدير ضروراته بالإضافة إلى إشكالات أخرى تتعلق بكفاءة الإنفاق وتركز تنفيذه في أشهر محددة من السنة المالية.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي أوضحت اللجنة أن البيان المالي أشار إلى أن الاقتصاد قد حقق خلال السنوات الأخيرة نموا بمعدلات بسيطة وصلت في المتوسط إلى حوالي ٤ ٪ ورغم بساطة تلك المعدلات حسب وصف البيان ذاته ألا أن ذلك لم يدفع الحكومة كما ترى اللجنة إلى الوقوف أمام هذا المؤشر الفعلي الذي يومل من خلاله تحقيق أهداف التنمية والنهوض بالمجتمع وتحسين مستوى معيشة المواطنين كما لم يقدم البيان المالي تفسيرا لأسباب تحقيق معدلات النمو المتواضعة التي تمت خلال السنوات الأخيرة وأشار بدلا عن ذلك إلى أن زيادة معدل النمو على هذا النحو أنما جاء نتيجة بذل الجهود التصحيحية المتواصلة بوتيرة عالية وعلى مختلف الصعد في أشارة توحي إلى أنه ما كان بالإمكان تحقيق أكثر مما تحقق على صعيد معدلات النمو.

وأفادت اللجنة فيما يتعلق بالعام ٢٠٠٧م أن البيان المالي توقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا اقتصاديا حقيقيا بمعدل ٥ ٪ واللجنة ترى أن هذا المعدل المتوقع تحقيقه خلال العام ٢٠٠٧م والذي يمثل السنة الثانية من سنوات الخطة الخمسية الثالثة يقل عن المعدل المستهدف الوصول إليه خلال السنة الثانية من سنوات الخطة الخمسية والمحددة ب ٥,٥ ٪ ما يشير إلى أن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٧م لم يأخذ بعين الاعتبار مثل هذا المؤشر الهام الذي تضمنته الخطة الخمسية الثالثة ويعطى انطباعا بأن مشروع الموازنة قد تم أعداده بعيدا عن ما تضمنته الخطة من مؤشرات وأهداف.

من جانب أخر ترى اللجنة أنه كان من المهم أن يميز البيان بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متضمنا النفط وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدون النفط حتى يمكن الوقوف على مؤشر الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي وتقيم مدى نجاح السياسات الحكومية في تنية الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتنويع القاعدة الاقتصادية في السنوات الماضية وتوجهاته المستقبلية في أطار مشاريع الموازنات بما من شأنه التقليل من الاعتماد على القطاع النفطي في توليد الناتج النمو الاقتصادي.

وبشأن البطالة أوضحت اللجنة في تقريرها أن قضية البطالة تعد أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة والنامية منها على وجه الخصوص لما لها من تداعيات وأثار سلبية اقتصادية واجتماعية وقد أشار البيان المالي إلى أن الحكومة قد أولت مشكلة البطالة أهمية قصوى من خلال توفير الدعم المالي اللازم لصندوق التنمية الاجتماعية وبرنامج الإشغال العامة .

حيث تم تخصيص مبلغ ٤ مليارات ريال في عام ٢٠٠٥م وسيستمر العمل في هذا الأتجاه خلال عام ٢٠٠٧م وكذا من خلال دعم المشاريع الصغيرة المولدة للدخل وكذلك المشاريع كثيفة العمالة من خلال العمل على توفير التمويل اللازم لها .

وبينت اللجنة أنه في رد الحكومة على أسئلتها تم الإشارة إلى أن معدل البطالة يصل في الوقت الحاضر إلى ١٦,٩ ٪ من إجمالي قوة العمل واللجنة ترى أن هذا المعدل يشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل قد ارتفع في السنوات الأخيرة بعد أن كان المعدل بحسب مسح القوى العاملة ١٩٩٩م يصل إلى ١١,٥٪ .

كما يشير إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني في السوات الماضية على تحقيق نمو مرتفع قادر على خلق وتوليد فرص عمل كافية تستوعب البطالة القائمة وكذا الإعداد الجديدة من الداخلين سنويا إلى سوق للعمل وهذا ما يعني أن مشكلة البطالة ستتفاقم في الفترة القادمة في ظل استمرار تواضع معدلات النمو الاقتصادي وجمود أسواق العمل وعدم مرونتها وتطورها وتراجع دور الدولة في التوظيف .

ومن ناحية أخرى كان من المهم أن تبرز الحكومة مشكلة البطالة السائدة في أوساط الشباب الفئة العمرية "١٥- ٢٠" والتي أصبحت تمثل تحديا حقيقيا للمجتمع خصوصا أن البيانات الرسمية تظهر ارتفاع معدلاتها وأنها تزيد عن ٢٨ ٪ الأمر الذي يعني أن هذه الفئة هم الأكثر عرضة للبطالة وما تخلقه من فقر وتهميش اجتماعي وترى اللجنة في هذا الصدد أن مواجهة مشكلة البطالة بصورة فاعلة تتطلب إلى جانبها تضمنه البيان من معالجات أن ترتكز عملية المعالجة على تصور واضح وشامل ومحدد عن القطاعات والمجالات الأكثر قدرة على توليد فرص العمل وتتكامل مع توجه جاد نحو خلق مناخ اقتصادي ملائم وبيئة جاذبة للاستثمار مع رؤية واضحة ومحددة عن طبيعة التسهيلات والحوافز التي يمكن تقديمها لتشجيع القطاع الخاص وتوجيه نشاطه واستثماراته نحو تلك القطاعات والمجالات بما يودى إلى توفير فرص العمل التي تمكن من استيعاب الزيادة المتسارعة في أعداد الداخلين إلى سوق العمل الناجم عن النمو السكاني المرتفع.

وفيما يخص التضخم والمستوى العام للأسعار أشار تقرير اللجنة إلى أن السيطرة على التضخم وارتفاع الأسعار تعد مطلبا أساسيا وهاما لخلق بيئة اقتصادية ملائمة لنمو وتطور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ومؤشرا هلما وحيويا لنجاح جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وقد أشار البيان المالي إلى أن مؤشرات التضخم عادت إلى التصاعد من جديد وأشار البيان إلى أنه من المؤسف أن التضخم سوف لن يقل عن ١٦ ٪ في المتوسط عام ٢٠٠٦م وعزى البيان المالي الزيادة في مستويات الأسعار يعود بعضها إلى التغير في الطلب الكلي والبعض الأخر يعود إلى جمود العرض .

ورأت اللجنة أنه كان من الملائم الإشارة إلى الأسباب والعوامل الحقيقية التي أدت إلى التغير في الطلب الكلي كما ترى اللجنة أن وصول التضخم إلى هذا المعدل المرتفع يضر بجهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويهدد ما تحقق من انجازات نسبية على صعيد السيطرة على التضخم خلال الأعوام الماضية والتي رافقت برنامج الإصلاح الاقتصادي .

ونظرا للآثار الضارة التي يولدها التضخم على التنمية والاستقرار ومستوى معيشة المواطنين وتحقيق معدلات فائدة حقيقية سالبة وهو ما يؤثر على الحافز على الادخار وما يترتب على ذلك من أثار سلبية على الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الصرف لذلك ترى اللجنة أهمية قيام الحكومة بسرعة مراجعة عناصر ومكونات وأدوات السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بما يمكن من الوصول إلى المستويات المستهدفة للتضخم والتي تؤمن استقرار الاقتصاد الكلي وبيئة الاستثمار المشجعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وحول الاستثمار والادخار نوهت اللجنة إلى أنه رغم الأهمية التي يحتلها كل من الادخار والاستثمار نظرا لدورهما المحوري في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن ما جاء في البيان المالي حول الاستثمار والادخار قد اتسم بالعمومية وعدم الوضوح في كافة جوانبه

ولا يدعم ما توصل إليه البيان من توقع زيادة معدل الاستثمار الإجمالي ليصل إلى ما يزيد عن ٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تناقص ما أورده البيان تحت هذا المحور من احتمال حدوث انخفاض في أسعار النفط مع ما جاء في اليان والذي توقع زيادة في الأسعار أو على الأقل المحافظة على مستويات الأسعار الحالية لفترة طويلة .

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية أكدت اللجنة أن السياسة النقدية الرشيدة والكفوة تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقق أهداف السياسة الاقتصادية في النمو الاقتصادي من خلال دورها في السيطرة والتحكم في العرض النقدي بما يحقق استقرار الأسعار ويحافظ على أسعار صرف وفائدة تعكس تفاعل متغيرات الاقتصاد الكلي الحقيقية وبما يكفل التوزيع الأمثل للموارد .

وفيما يتعلق بالسياسة المالية والأداء المالي أكدت اللجنة على أن السياسة المالية تكتسب أهميتها من كونها تمثل حجر الزاوية في سياسات الاقتصاد الكلي والأداة الأساسية التي يمكن من خلالها تعزيز الاستقرار الاقتصادي .

والدفع بمعدلات النمو الاقتصادي وبما يكفل توسيع فرص العمل ومكافحة الفقر وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية المختلفة من صحة وتعليم وغيرها .

ومن خلال وقوف اللجنة على ما تضمنه البيان المالي من سياسات مالية فقد لاحظت أن البيان المالي قد خلا من تقييم أثر السياسة المالية الحالية والمتوقعة للعام القادم ٢٠٠٧م على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومكامن الضعف والخلل التي سيتم تلافيها من خلال تنفيذ موازنة العام ٢٠٠٧م .

هذا وسيبدأ المجلس بمناقشة ما تضمنه مشروع تقرير اللجنة سالف الذكر في جلسته القادمة .

من جهة أخرى استعرض المجلس تقرير لجنة التربية والتعليم حول نتائج زيارتها الميدانية للاطلاع على أوضاع القطاع التربوي والتعليمي في محافظة صنعاء

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره .

حضر الجلسة الأخوة / حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات والدكتور/ سيف مهيوب العسلي وزير المالية وعبدالكريم إسماعيل الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي والدكتور/ رشاد أحمد الرصاص وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى وأحمد عبيد الفضلي نائب وزير المالية وعدد من المسئولين المختصين في الجهات ذات العلاقة .

رئيس مجلس النواب يستقبل سفيري فرنسا والهند الجديدين

صنعاء / سبأ:

استقبل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب، أمس جيل جوتيه، سفير الجمهورية الفرنسية الجديد بصنعاء، وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها، خاصة في المجال البرلماني.

ورحب الأخ رئيس مجلس النواب بالسفير الفرنسي.. متمنياً له النجاح في مهامه الدبلوماسية في اليمن لما فيه خدمة المصالح المشتركة، والدفع بمجالات التعاون الثنائي بين البلدين إلى الأمام في إطار العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين في البلدين الصديقين.

كما تطرق اللقاء إلى العلاقات العربية الفرنسية، وموقف فرنسا من قضية العرب المركزية القضية الفلسطينية لما لفرنسا من مواقف متميزة في هذا الشأن .. وحمل السفير نقل تحياته لنظيره الفرنسي وتجديد الدعوة له لزيارة اليمن.

من جانبه؛ أعرب السفير الفرنسي عن سعادته لتعيينه سفيرا لفرنسا بصنعاء.. مؤكدا انه سيبذل قصارى جهوده لتطوير وتعزيز مجالات التعاون بين فرنسا واليمن، مشيرا إلى موقف فرنسا الواضح والثابت تجاه القضايا العربية.

كما استقبل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب، أمس رامي مورهان اقاروال، سفير جمهورية الهند الجديد، لدى الجمهورية اليمنية للتعارف. واستعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وسبل تعزيزها وتطويرها .

وفي اللقاء؛ جدد رئيس مجلس النواب دعوته لنظيره الهندي لزيارة لبلادنا.. مؤكدا عمق أواصر العلاقات بين البلدين الصديقين، وبخاصة العلاقات الاقتصادية والتجارية.. متمنيا للسفير التوفيق في مهامه لتوسيع مجالات التعاون الثنائي بين البلدين، وخاصة في المجال البرلماني، باعتبار الهند من أوائل الدول البرلمانية ولها باع طويل في هذا المجال.

من جانبه؛ أعرب السفير الهندي عن سعادته لتعيينه سفير لدى اليمن.. مؤكدا انه سيبذل جهده لتطوير وتعزيز مجالات التعاون بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

رئيس الوزراء الباكستاني يغادر صنعاء

صنعاء/سبأ:

غادر صنعاء أمس رئيس الوزراء بجمهورية باكستان الإسلامية شوكت عزيز بعد زيارة لبلادنا استغرقت عدة أيام أجرى خلالها مباحثات مع كبار المسؤولين في الدولة تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات وكذا بحث القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

و كان في وداعه الأخوة/ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء والدكتور عبد السلام الجوفي وزير التربية والتعليم رئيس بعثة الشرف المرافقة لرئيس الوزراء الباكستاني وعدد من الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى والقيادات العسكرية والأمنية وعبدالله حجر سفير بلادنا في أسلام أباد و السفير الباكستاني بصنعاء وأعضاء السفارة .

شريط الاخبار

إدانة رئيس اثيوبيا السابق بالإبادة الجماعية

اديس ابابا/رويترز:

أدانت محكمة أثيوبية غيابيا منجيستو هيلا مريم الرئيس السابق الذي يعيش في المنفى بتهمة الإبادة الجماعية أمس الثلاثاء في ختام محاكمة استمرت ١٢ عاما.

واتهم منجيستو الذي يعيش في زيمبابوي بقتل الالاف خلال حكمه الذي استمر ١٧ عاما وبدأ بعد الانقلاب على الامبراطور هيلا سيلاسي عام ١٩٧٤ والذي شهد حربا ومجاعة وعمليات تطهير وحشية.

المشهداني يطالب "المقاومة" بالإعلان عن نفسها

بغداد/رويترز:

دعا محمود المشهداني رئيس البرلمان العراقي أمس الثلاثاء الاطراف التي تمثل "المقاومة" العراقية الى الاعلان عن نفسها والجلوس الى طاولة الحوار داعيا الى انهاء "المأزق التاريخي" التي تمر به البلاد. وفي بداية حوار امام اعضاء في مجلس النواب أمس الثلاثاء ضمن جلسة قال انها ستكون تشاورية وليست اعتيادية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني ندد المشهداني بحادثة التفجير الانتحاري التي استهدفت تجمعا لعمال وسط بغداد واوقعت ستين قتيلا واكثر من مئتي جريح.

وقال المشهداني ان "هذه الافعال لا تحرر بلدا او تنقذ طائفة او تعيد حقا.. انها هدر في الدماء والاموال". واضاف وهو يصف الوضع الامني المتردي الذي تعيشه البلاد بانه "مأزق تاريخي حقيقي".

ودعا المشهداني الجهات الفاعلة التي تتسبب في هذا المشهد بالتوقف والاعلان عن نفسها وقال "الرسالة التي تريدون إسماعها إيانا.. خلاص سمعناها..اذا كنت ترى في نفسك البديل اظهر وعبر عن نفسك وتعال."

وقال المشهداني "اذا كنتم جزءا من العراقيين فأعطونا آلية مناسبة للاتصال بكم.. هذه المسالة كلها يمكن حلها بهذه البساطة.. اذا اردتم ان نحترمكم كمقاومة شريفة فاعلنوا عن برنامجكم وتعالوا للحل". وانتقد المشهداني الجماعات والميليشيات المسلحة السنية والشيعية وقال ان التلوث والقتل والتهجير تنفذه جماعات مسلحة سنية تقابله ميليشيات شيعية بمزيد من القتل والتطرف والتهجير وقال ان "هذا هو الخراب."

تأتي تصريحات المشهداني في وقت اعلنت فيه واشنطن عزمها تغيير سياستها في العراق عقب التقرير الذي تقدمت به الاسبوع الماضي مجموعة دراسة العراق والتي طالبت الادارة الامريكية بايجاد بدائل جديدة لسياستها في البلاد.

وقال المشهداني "بدأنا نشعر بنوع من الاسى والحزن.. أصبحنا مشروعا للتدخل لكل من هب ودب."

السلطات البريطانية تراجع خططها لمواجهة هجوم بـ "قنبلة قذرة"

لندن/محيط :

ذكرت صحيفة "تايمز" البريطانية ان السلطات البريطانية ستراجع خططها لمواجهة هجوم بـ"قنبلة قذرة" على ضوء تسميم عنصر الاستخبارات الروسي السابق الكسندر ليتفينكو. وقالت مصادر ان رجال الشرطة لم يكونوا على اطلاع كاف بمخاطر البولونيوم ٢١٠ وهو مادة عالية الاشعاع استخدمت لتسميم ليتفينينكو، الذي توفي في ٢٣ نوفمبر الماضي، وقد اصيب بالاشعاعات محققان اثنان. وتخشى السلطات البريطانية ان يستخدم ارهابيون "قنبلة قذرة" تحتوي على مواد متفجرة ومواد اشعاعية. واوضح مسئول في الطاقة طلب عدم كشف اسمه،:"كنا نعتقد ان لدينا استراتيجية".

وتابع :"اثبتت هذه القضية وجود نقاط خلل وعلينا ان نعيد تصميم الاسلوب الذي ستعتمده اجهزة الاغاثة لمعالجة انذار بمواد اشعاعية وكيفية ابلاغ السكان بدون اثارة الهلع".

ومن جهة اخرى، في فيينا، دافع المستشار الالماني السابق جيرهارد شرودر عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورفض الاتهامات الموجهة إليه بشأن تقهمه لمعنى الديمقراطية.

وقال شرودر في فيينا، خلال تقديمه كتابه الجديد، إنه لا يجد سببا لسحب الوصف الذي سبق ووصف به بوتين كـ"ديمقراطي لا غبار عليه".

وأضاف شرودر: "الانجاز التاريخي للرئيس فلاديمير بوتين يتمثل في إعادة بناء الدولة بشكل يؤهلها للديمقراطية". ورفض شوودر الحديث عن قضية "الجاسوس الروسي السابق ألكسندر ليتفينينكو، واكتفى بالاعراب عن تعجبه من "الاستعداد لاصدار الاحكام بدون معرفة الحقائق".

مطالبات بإقالة أولمرت بعد إقراره بامتلاك أسلحة نووية

فلسطين المحتلة/الجزيرة نت:

أثارت اعترافات رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية ضجة عارمة في الأوساط السياسية الإسرائيلية، حيث دعا نواب في الكنيست إلى إقالته. وكان أولمرت قد أدلى باعترافاته هذه في مقابلة مع محطة تلفزيون ألمانية، وقال فيها إن تل أبيب "لا تهد أي بلد بأي شيء ولم تفعل ذلك قط، أقصى ما حاولنا الحصول عليه لأنفسنا هو أركيون قادرين على العيش دون إرهاب، لكننا لم نهدد أي شعب بالإبادة".

ولدى مقارنته بسياسة إيران بدول قال إنها تمتلك أسلحة نووية، ذكر أولمرت أن طهران "تهدد صراحة وبوضوح بمحو إسرائيل من الخريطة، هل يمكنكم أن تقولوا إن الأمرين متساويان، عندما يتطلعون لامتلاك أسلحة نووية مثل أميركا وفرنسا وإسرائيل وروسيا". وفي محاولة للتخفيف من تداعيات تصريحات أولمرت، سارعت الناطقة باسمه إلى نفي أن يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي قد قصد في تصريحاته القول إن إسرائيل هي ضمن قائمة الدول التي تمتلك الأسلحة النووية.

وأضافت ميري إيسين، أن إسرائيل "لن تكون أول دولة تدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة".

الرئيس الصربي يؤكد أن كوسوفو ستستقل ورئيس وزرائه ينفي

سراييفو/محيط:

أكد الرئيس الصربي بوريس طاديتش أن كوسوفو تصبح دولة مستقلة، بينما نفى رئيس الوزراء فويسلاف كوشتونيتسا إمكانية قيام دولة جديدة في البلقان مطلع العام القادم.

وقال طاديتش:"من المهم جدا لسياسة أي دولة أن تكون موحدة وأن يحافظ على حدودها الدولية ولكن، وهذا ما قلته أكثر من مرة، كوسوفو ستصبح دولة مستقلة".

وأضاف: "كل فرد من شعبنا يعلم ذلك، وأنا لا أستطيع أن أخدع الشعب من أجل مصالح انتخابية أو حزبية أو شخصية أو زعامة مزيفة" .

وتابع: "ليس من حقي أن أخادع الشعب، وأن أخفي عنه الحقائق، وأن أمنعه من معرفة حقيقة ما يجري، سواء ما يتعلق بكوسوفو أو وضع البلاد عموما".

وأشار إلى أنه سيبذل قصارى جهده لمنع استقلال كوسوفو. وذكر بأنه سيطلب من المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة مارتي اهتساري تضمين مشروع الحل النهائي حقوقاً دستورية لصرب كوسوفو.

وأدان الرئيس الصربي الدعوات الصادرة من بعض السياسيين في بلغراد، والتي هددت بالحرب لضم كوسوفو مجددا أو تهديد سيادة دول أخرى يعيش فيها الصرب.

أنان دعا إلى تعزيز تعددية الأقطاب وإلى أن تغيّر واشنطن سياستها

نيويورك/الجزيرة نت:

انتقد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بشدة الولايات المتحدة، ودعاها إلى تغيير سياستها الانفرادية ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تقترف باسم الحرب على ما يسمى الإرهاب.

وقال أنان بآخر خطاباته بصفته أمينا عاما للمنظمة الدولية بولاية ميسوري إن الولايات المتحدة "تتخلى عن قيمها وأهدافها الخاصة، ومن الطبيعي أن يشعر أصدقاؤها في الطرح بالتوتر" مشيرا إلى أنها لن تستمر في دورها الذي عرف عنها تاريخيا في حركة حقوق الإنسان "إلا إذا ظلت وفية لمبادئها حتى في محاربتها للإرهاب". وأضاف الأمين العام الأممي أيضا في خطابه أن العديد من المجموعات تعاني من غياب دولة القانون "لا سيما المجموعة الدولية" مطالبا بتغيير هذا الوضع.

وفي إشارة واضحة لغزو العراق في مارس ٢٠٠٣ الذي عارضه، قال أنان إنه عندما تستخدم القوة وخصوصا العسكرية فإن العالم يعتبر أنها شرعية "إذا استخدمت من أجل هدف عادل وغايات مشتركة تنسجم مع معايير مقبولة في صورة شاملة".

فيلم أمينة لخديجة السلامي يخطف الأضواء في مهرجان دبي السينمائي

بقية من ص 1

خديجة السلامي من خلال كتابها (دموع سبأ) وبقالب قصصي جميل عن فخرها بسيرة أجدادها الذين عاشوا في القرى والجبال في ظل قوانين العشائر والثأر وتحت إمرة الإمام وانخراطهم كجزء من المجتمع اليمني في صراعات طويلة مع العثمانيين الذين احتلوا اليمن ومن ثم للبريطانيين.

ووفقاً لما أوردته وسائل الإعلام فقد تم تقسيم البرنامج الرئيسي لمهرجان دبي السينمائي الدولي ٢٠٠٦ إلى قسمين أساسيين، الأول "داخل المسابقة" ويضم الأفلام المشاركة بجوائز "المُهر" للإبداع السينمائي العربي، حيث ستتنافس ١٠ أفلام عن كل فئة من فئات المسابقة الثلاث، والتي تشمل الأفلام الروائية الطويلة، الأفلام الروائية القصيرة، والأفلام التسجيلية وذلك للفوز بالجوائز النقدية التي تم رصدها والبالغة قيمتها ١,٢ مليون درهم.

أما القسم الثاني، وهو "خارج المسابقة" فسيتضمن عروضاً لأفلام عربية وعالمية، حيث سيتم عرض الأفلام العربية ضمن برنامجي "ليال عربية" لمجموعة من أفضل صناع السينما العرب وبرنامج "إماراتيون واعدون" ويعرض أفلاماً لنخبة من صناع السينما من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويضم برنامج الأفلام العالمية ٩ فئات تشمل برنامج "مد جسور التواصل الثقافي"، حيث يتم عرض أفلام تدعو إلى رأب الصدع الذي تسببت به أحداث ١١ سبتمبر بين العالمين الإسلامي والغربي، وسيتم اختيار أحد هذه الأفلام لعرضه في ختام المهرجان ضمن حفل خاص يقام في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦.

ويستعرض برنامج "المقهى الأوربي" أفضل الأفلام السينمائية من مراكز الإنتاج السينمائي الأوروبي في المملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا وإسبانيا. ويضم برنامج "إطلالات على آسيا" أفلاماً راقية من عواصم الثقافة في دول الشرق الأقصى مثل اليابان، والصين، والفلبين وكوريا الجنوبية.

ويضم برنامج "سينما شبه القارة الهندية" سلسلة من الأفلام المستقلة وأفلام شركات الإنتاج من الهند وباكستان وبنغلادش، بما في ذلك أفضل أفلام سينما بوليوود. ويتخصص برنامج "أفلام وثائقية" لعرض أفضل الأفلام التسجيلية المنتجة عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، والتي تسلط الضوء على القيم الإنسانية التي بدأت تفقد أهميتها في عالمنا المعاصر.

ويركز برنامج "على شرف إفريقيا" على هذه القارة الغنية بتنوعها الحضاري والإنساني. وتشمل معايير الأفلام المشاركة في هذا البرنامج أن تعالج قضايا وموضوعات خاصة بإفريقيا، حتى لو كان صانع الفيلم من خارج القارة. ويعرض برنامج "عالم السينما المعاصرة" تشكيلة واسعة من الأفلام من دول مثل رومانيا، روسيا، إيران والأرجنتين.

وكان المهرجان قد استحدث هذا العام قسماً خاصاً لـ "سينما الأطفال" لعرض أفلام من فنلندا، والدنمارك، وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تتطرق لمواضيع ترفيهية وثقافية تهم الأطفال من مختلف الجنسيات. وسيركز برنامج "في دائرة الضوء"، على الإنتاج السينمائي لألمع الممثلين والمنتجين والمخرجين في آسيا والعالم العربي وهوليوود.

هذا وتتضمن فعاليات المهرجان، إلى جانب العروض السينمائية، سلسلة من ورش العمل وجلسات النقاش والندوات التي سيشارك فيها صناع الأفلام وخبراء الفن السابع من مختلف أنحاء المنطقة والعالم.

يذكر أن مهرجان دبي السينمائي الدولي كان قد عرض في دورته السابقة ٩٨ فيلما روائيا وتسجيليا مثلوا ٤٦ دولة بينما استقطب المهرجان أكثر من ١٠٠ من النجوم العرب والأجانب و٣٠٠ من خبراء السينما في حين كرم المهرجان كل من النجم العربي الكبير عادل إمام والنجم العالمي مورجان فريمان والمنتج والمخرج الهندي الكبير ياش تشوبرا تقديرا لمجمل أعمالهم وإسهاماتهم في إثراء السينما العربية والأميركية والهندية.

تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1..

دراسة تؤكد ..

المقبل، والمعد من قبل الشركة الاستشارية.

وأشار إلى أن ذلك سيخلق حالة استقرار في الأمن المائي، الذي سينعكس على استقرار قيمة تكاليف الاستهلاك بدلا بشكل أفضل من سعرها عند تحلية مياه البحر.. لافتاً إلى أن الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٥ ستتركز على تحلية المياه المنتجة من حقول الآبار، فيما إذا تبين تغير في نوعية المياه المنتجة.

التوقيع على ..

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، خالد الرويشان، وزير الثقافة، د. صالح علي باصرة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. جلال فقيرة، وزير الزراعة والري، ومحمد عبده سعيد، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعة، فيما وقعها عن الجانب الباكستاني الأخوة: حبيب الله ورايش، وزير الإنتاج الدفاعي، افتاب أحمد خان شوباو، وزير الداخلية، شودري شهباز حسين، وزير السكان، وخسرو بختيار، وزير الدولة للشؤون الخارجية.

بعد عودته ..

الحكم بما يتوائم ومصالحها الوطنية.

ونوه الأخ مدير مكتب الرئاسة بأهمية التنسيق الأمني والتكامل الاقتصادي بين دول الإقليم لبناء منظومة تعتمد على قواعد منظمة الأطواف الم